# The dialectic of the relationship between democracy and freedom in the political thought of Karl popper

Asst.prof.dr. Abeer Seham Mahdi
University of Baghdad /College of Political Science
Abeer.seham@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date:29/6/2022 accepted date:1/8/2022 Publication date: 1/12/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi64.630

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

**Abstract:**
Recent studies agree that the democratic system in a country can only be established in an atmosphere of political and religious freedom. However, the term democracy and the term freedom have become controversial because their concepts remain multiple and different. Karl Popper is one of the most prominent philosophers in modern Western political thought, and one of the defenders of democracy as opposite to dictatorship. It has defined its function by its ability to restrain the ruling elite and to enforce it to prevent their tendency to tyranny. This can be achieved only in the context of the close relationship between democracy and freedom, so, if there is democracy in the absence of absolute freedom, democracy is a gateway to expanding freedom.

**Keywords:** democracy, freedom, the state.

# جدلية العلاقة بين الديمقراطية والحرية في الفكر السياسي لكارل بوبر

أ.م.د. عبير سهام مهدي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Abeer.seham@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٢/٦/٢٩ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٢/٨/١ تاريخ النشر:٢٠٢٢/١٢/١

**الملخص**:
تتفق الدراسات الحديثة على أن النظام الديمقراطي في بلد ما لا يمكن أن يُقام إلا في ظل جو تسوده الحرية السياسية والدينية، إلا ان مصطلح الديمقراطية ومصطلح الحرية وضُعا في دائرة جدلية، لان مفهومهما بقي متعددا ومختلفا فيه.

يعد (كارل بوبر) واحدا من أبرز الفلاسفة في الفكر السياسي الغربي المعاصر المدافعين عن الديمقراطية بوصفها النقيض للدكتاتورية، إذ حدد وظيفتها بقدرتها على كبح جماح النخبة الحاكمة وإخضاعها للقانون لمنع نزوعها للطغيان، وذلك لن يتحقق إلا في إطار العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية مدخلا لتوسيع نطاق الحرية.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية، الحرية، الدولة.

**المقدمة**:

تعد الديمقراطية الخيار المناسب للمشكلات والأزمات التي تواجه الدول بشكل عام، فهي لا تقدم المعالجات والحلول الآنية لهذه المشكلات والأزمات فحسب، وإنما تضع الأطر والسياقات لنمو وتطور النظام السياسي وبناء هيكل دولة عصرية حديثة.

يعد (كارل بوبر)* واحداً من ابرز الفلاسفة في الفكر السياسي الغربي المعاصر المدافعين عن الديمقراطية بوصفها النقيض للدكتاتورية، إذ حدد وظيفتها بقدرتها على كبح جماح النخبة الحاكمة وإخضاعها للقانون لمنع نزوعها للطغيان، وذلك لن يتحقق إلا في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة بين الديمقراطية والحرية، فليس متصوراً إن توجد ديمقراطية في ظل غياب تام للحرية، وبالمقابل تعد الديمقراطية مدخلا لتوسيع نطاق الحرية.

**إشكالية الدراسة:** تنطلق إشكالية الدراسة من رؤية كارل بوبر لطبيعة العلاقة بين الديمقراطية والحرية هل هي علاقة جدلية تنشأ نتيجة تأثير متبادل بينهما أم نتيجة تأثير طرف واحد فقط.

وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الآتية:

١. ما هو مفهوم كارل بوبر للديمقراطية؟ هل هو حكم الشعب؟ أم أغلبيته؟

٢. ما هي طرق تغيير الحكومة أو عزل الحاكم؟ هل يتم التغيير بالثورة أم بالوسائل السلمية؟

٣. ما هو مفهوم كارل بوبر للحرية؟ ولماذا دعا إلى تقنينها وتحديدها من الدولة؟

٤. ما المقصود بالمجتمع المفتوح؟ وماهي مرتكزاته؟

٥. كيف تجسدت العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والحرية في إطار المجتمع المفتوح؟

**فرضية الدراسة:** تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مفادها: ان طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والحرية عند كارل بوبر هي علاقة جدلية ما يجعل كل منهما تؤثر في الأخرى وتتأثر فيها بصورة مستمرة، إذ فيما تشكل الحرية أهم عناصر الديمقراطية، تشكل الديمقراطية الإطار الذي يحتوي الحرية في داخلة ويحميه ويوفر لها فرص النمو والتطور.

**منهجية الدراسة:** انطلقت منهجية الدراسة من أكثر من منهج بهدف تحقيق مبدأ التكامل المنهجي فقد اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يقوم على معرفة الماضي لما له من دور في معرفة الحاضر واستشراف المستقبل، كما اعتمدنا منهج تحليل المضمون من خلال تحليل أفكار بوبر السياسية بالاعتماد على أهم نصوصه.

**هيكلية الدراسة:** قسمت الدراسة على مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والحرية عند كارل بوبر، أما المبحث الثاني فقد تناول: المجتمع المفتوح ومرتكزاته عند كارل بوبر، وأخيرا جاءت الخاتمة مدونين فيها الاستنتاجات الرئيسة.

## المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والحرية عند كارل بوبر

إذا كانت الديمقراطية عبر المراحل التاريخية تعني: سلطة الشعب، أي أن الشعب هو مصدر السلطة، فما هي رؤية (بوبر) للديمقراطية، وما هي رؤيته للحرية. هذا ما سنتناوله في هذا المبحث عبر مطلبين: يتناول الأول مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر، إما الثاني سيكرس لمناقشة مفهوم الحرية عند كارل بوبر

### المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر

قبل أن يتناول (بوبر) موضوعة الديمقراطية حاول مناقشة السؤال القديم الجديد:(من الذي سيحكم)، وفي معرض الإجابة يقلب هذا السؤال رأسا على عقب كي يؤسس مقدمة جديدة تتيح له إجابات من نوع جديد لذا يقول: "أنني اقترح أن نستبدل بهذا السؤال سؤالا مختلفا تماما وأكثر تواضعا مثل: كيف يمكن أن ننظم مؤسساتنا السياسية بحيث لا يستطيع الحكام غير الأكفاء الذين يجب أن نحاول تجنبهم – ومع ذلك فقد يفوزون بالحكم – أن

يسببو اقل قدر من الضرر؟" (بوبر ١٩٩٩، ٦٥)، كما يمكن استبداله بسؤال:(هل هناك أشكال للحكومات نستهجنها لأسباب أخلاقية؟ والعكس: هل هناك أشكال للحكومات تسمح لنا بالتخلص من حكومة مستهجنة أو غير مختصة تحدث ضررا) (بوبر ١٩٩٨، ٢٣٠).

وهل يوجد نظام للحكم يُمكننا من اقتلاع الحكام الفاسدين؟ أن هذا التساؤل وفق ما يرى القاعدة الفعلية للديمقراطية.

يعتقد (بوبر) أن العديد من الفلاسفة والمفكرين قد وقعوا في فخ هذا السؤال، لذا حاولوا الإجابة عن هذا السؤال الخاطئ بدلا من البحث عن سؤال فيه مقدمة صحيحة كي تكون الإجابة عليه نافعة لقيام سلطة غير دكتاتورية ونجد ذلك بقوله: "لقد اعتاد معظم أصحاب النظريات الديمقراطية على الإجابة على السؤال الأفلاطوني: من الذي يحكم؟ تكمن نظريتهم في أحلال الإجابة" الشعب المقدس" محل الإجابة "الأمير الشرعي الذي اختاره الله" والتي كان ينظر لها منذ القرون الوسطى على أنها إجابة بديهية حيث تم حذف "الذي اختاره الله" وحلت محلها "باختيار الشعب" وكان يقال في روما "صوت الشعب هو صوت الله" (بوبر ١٩٩٨، ٤٢٩)، وهكذا نجد أن (بوبر) لديه تصور حول مفاهيم :(حكم الشعب)، (سيادة الشعب)، (سيادة الأغلبية) ليجد أن هذه المفاهيم خالية من محتواها وهذا ما يجعله يأتي بصياغة جديدة لتعريف الديمقراطية التي يجدها قريبة لروح الأخيرة وجوهرها.

يعتقد(بوبر) بأنه: "عليّ أن انبذ أي محاولة لكشف ما تعني ديمقراطية بصوره حقيقة أو جوهرية عن طريق مثلا ترجمة المصطلح حكم الشعب لأنه على الرغم من أن الشعب قد يؤثر على أفعال حكامه بالتهديد بالعزل إلا انه لن يحكم نفسه أبدا بأي معنى عيني عملي" (بوبر ١٩٩٢، ٢٠٩).

لذا فأن مقاربته لا تتسق مع مبدأ (حكم الشعب) أو(سيادته) وقد عبر عن ذلك بقوله: (لقد وجدت الديمقراطية بمعنى "سيادة الشعب" ولكنها عندما وجدت أصبحت دكتاتورية تعسفية غير مسئوله، فالحكومة يجب أن تكون مسؤولة أمام الشعب، ولا يمكن لسيادة

الشعب أن تكون كذلك ومن ثم فهي غير مسؤولة، من هنا فأني أؤيد الحكومة الدستورية المختارة بطريقة ديمقراطية وهذا ما يختلف عن سيادة الشعب، حكومة مسؤولة بالدرجة الأولى في مواجهة مختاريها، بل وما هو أكثر من ذلك مسؤولة أخلاقيا في مواجهة البشرية) (بوبر ١٩٩٨، ٢١).

لم يشكك (بوبر) بمسألتي (سيادة الشعب) و(حكم الشعب) أو أغلبيته وحسب، بل لامس مبدأ (الشرعية) كذلك، تشكيكه نابع من أن الشرعية هي مسألة لا يمكن الركون إليها دائما بسبب فساد ما قد تؤدي إليه هذه الشرعية وقد عبر عن هذه الفكرة بقوله: "يقال أن الحكومة لها الحق في الحكم متى كانت حكومة شرعية أي متى كانت حكومة اختارها أغلبية الشعب أو نوابه وفقا لقواعد الدستور، ولكن يجب أن لا ننسى أن هتلر قد وصل للحكم بطريقة شرعية وان القانون الذي جعل منه دكتاتورا قانون أقرته أغلبية برلمانية، ومن هنا لم يعد مبدأ الشرعية مبدأ كافيا فهو مجرد أجابه على السؤال الأفلاطوني: من الذي يجب ان يحكم. لذا يجب أن نغير هذا السؤال نفسه" (بوبر ١٩٩٨، ٢٤٩)، بالسؤال كيف نطور مؤسساتنا الديمقراطية؟ فنظام (هتلر الدكتاتوري) خرج من رحم شرعية الديمقراطية عبر صناديق الاقتراع، ومن الممكن تصور قيام نظام دكتاتوري عبر الشرعية ذاتها، لذا ينبغي أن تتسلح الديمقراطية بأسلحة لا تسمح لشخص أن يصل بشرعية ديمقراطية ويصير دكتاتوريا (بوبر ١٩٩٨، ٢٤٩).

وهكذا إذا كانت الديمقراطية لا تعني (حكم الشعب) ولا تعني (سيادة الشعب) وهناك شكوك في مسألة الشرعية لأنها غير كافية بالشكل المطلوب، أذن فماذا تعني الديمقراطية عند (بوبر).

عرف (بوبر) الديمقراطية في كتابة (درس القرن العشرين) في قوله: "أنها لا تعني حكم الشعب كما هو رائج عند العامة من الناس، وإنما هي القدرة على إقامة الحكومات والقدرة على منع قيام طاغية باسم الشعب" (بوبر ٢٠٠٨، ١٥)، ويظهر هنا نفي (بوبر) للرأي القائل بأن الديمقراطية تعني: حكم بل يعني بها القدرة على إبعاد أي دكتاتورية تعرف

بحكم الشعب، لأنه لا يمكن أن يحكم الشعب نفسه بنفسه بل لابد من وجود هيئات حاكمة تنظم شؤون الدولة وتحكم الشعب، ويعني(بوبر) بالديمقراطية هنا القوة التي من خلالها نستطيع التخلص من حكم الطغيان، وليس جعل الشعب هو صاحب السلطة كما كان سائدا من قبل (وذان ٢٠١٨، ٣٥).

وفي كتابه الأخر (خلاصة القرن العشرين) عرف الديمقراطية بقوله: "أنها تعني أن الجميع متساوون أمام سلطة القانون ولا احد يجرم أو يدان أو هي كيفية لحل النزاع السياسي وذلك بتجنب الطغيان والدكتاتورية" (بوبر ٢٠٠٢، ٦٤)، أي أن كل الأفراد متساوون أمام سلطة القانون، فالديمقراطية بهذا المعنى تعتبر وسيلة لحل النزاع السياسي بصفه عامة، وتبعد إي طغيان يعرف بحكم الشعب بصفة خاصة لان حكم الأغلبية لا يحل أي نزاع سياسي، وهي بذلك تحد من حريات الأفراد فيصبح كل مواطن مقيد بضوابط قانونية تحكمه وتسير أموره، وبالتالي فالديمقراطية عند (بوبر) مرهونة بشرطين أساسيين هما: الحرية والمساواة.

وهنا نطرح تساؤلا مهما وهو: لماذا تم إلحاق الديمقراطية بكلمة المساواة عند (بوبر)، أو بعباره أخرى ماذا اراد (بوبر) بديمقراطية المساواة؟ يراد بهذه الديمقراطية الشكل الذي يقابل ديمقراطية النخبة التي تعتقد بوجود شريحة من المجتمع اهلتهم ظروف واسباب معينه ليكونوا متفوقين على الآخرين من أفراد المجتمع، وهو ما رفضه (بوبر)، مؤكدا ان التفوق الشخصي سواء كان جنسيا أم ثقافيا أم تربويا، لا يمكن ان يؤسس أبدا ادعاء الامتيازات السياسية، حتى ولو أمكن إثباته، إذ يسلم معظم الناس في الأقطار المتحضرة هذه الأيام بان التفوق الجنسي أسطورة، ولكن حتى لو كانت أمرا واقعا، فلا يتعين ان يترتب عليها حقوق سياسية خاصة (بوبر ١٩٩٢، ٩٢)، وهكذا رفض (بوبر) النخبوية في ممارسة السلطة السياسية وقبل بديمقراطية المساواة أو ما يسميه (المذهب المساواتي ) الذي يعامل فيه الناس سواسية بغض النظر عن المولد أو القرابة أو الثروة.

وللديمقراطية مفهوم أخر لدى (بوبر) فهي تمثل (محكمة الشعب)، إذ يقول:(لا يمكننا جميعا أن نمارس الحكم والإدارة ولكن يمكننا جميعا أن نحاسب الحكومة ونكون منها

بمثابة المحلفين) (بوبر ١٩٩٨، ٢٥١)، ويصرح (بوبر) أن (هذا يشبه تماما – من وجهة نظري – يوم الانتخاب، ليس اليوم الذي تنال فيه الحكومة الجديدة شرعيتها ولكن اليوم الذي نحاسب فيه الحكومة القديمة، اليوم الذي يجب أن نحاسب في الحكومة نفسها) (بوبر ١٩٩٨، ٢٥١).

والديمقراطية فضلا عن كونها تمثل (محكمة الشعب) فان (بوبر) يجد بأنها الدعوة إلى خلق وتطوير وحماية المؤسسات السياسية من اجل تجنب الطغيان (بوبر ١٩٩٢، ٢٠٩)، فالديمقراطية أنما تقدم أطارا مؤسساتيا لإصلاح المؤسسات السياسية، وهي تتيح إصلاح المؤسسات من دون استعمال العنف أو إراقة الدماء ومن ثم استعمال العقل في تصميم مؤسسات جديدة أو تعديل أخرى قديمة، ثم يضيف قائلاً:(تعود مسألة التطوير هذه دائما إلى الأشخاص أكثر منها إلى المؤسسات ولكن اذا أردنا إدخال تحسينات فعلينا أن نوضح أي المؤسسات نرغب في تحسينها) (بوبر ١٩٩٢، ٢١٢).

وهكذا فان فلسفة الديمقراطية عند (كارل بوبر) تقوم على نقطة جوهرية مفادها الوصول إلى طريقة يمكن من خلالها عزل الحاكم بطرقة سلمية وبدون إراقة الدماء ولا يكون هذا الأمر إلا من خلال التفنيد**، فإذا كانت المعرفة لا يمكن أن تصبح علمية إلا إذا كانت فرضية ما قابلة للاختبار والتكذيب فنجد الشيء نفسه بالنسبة للنظام السياسي، هنا يصبح النظام ديمقراطيا إلا عندما يتوفر في المحكومين شرط ضروري هو رفضهم للحاكمين بكل حرية من خلال هذا الرفض يصبح عزل الحاكم مرحلة حاسمة للمبدأ الديمقراطي، ومن هنا فأن هناك طرق مختلفة لتغير الحكومة وفقا لـ (بوبر) وهي:

١. يشكل التصويت أفضل هذه الطرق اذ يمكن للانتخاب الجديد أو التصويت في برلمان مختار ان يسقط الحكومة هذا هو معيار الحكم (بوبر ١٩٩٨، ٢١٤).

٢. يعترف دستور الدولة بالأحزاب ويكفلها قانونيا ويتم اختيار النائب رسميا لممثل الحزب فهو غير ملزم بالتصويت في احوال معينه ضد حزبه فهو مرتبط أخلاقيا بحزبه

ففي حالة وجد إن المبادئ التي يقوم عليها حزبه لا تتوافق مع مبادئه يمكنه أن ينسحب وحتى لو أن الدستور لن ينص على ذلك (بوبر ١٩٩٨، ٢١٥).

يرى (بوبر) إن الناس بحاجة إلى أحزاب من اجل إيصال أصواتها بالنظر الى ان الديمقراطية ليست حكومات شعبية إنما هي حكومات حزبية وجب الابتعاد عن كثرة الأحزاب كون ان في هذا التعددية الحزبية تجد صعوبة في تشكيل حكومة اذ تتضارب الآراء والمصالح ولايمكن الوصول إلى حلول مشتركة (بوبر ١٩٩٨، ٢٥٢).

**٣.** الثنائية الحزبية هي أفضل طريقة لتشكيل حكومة ومن ثم تكون لهذه الثنائية القدرة على التأثير في القرارات السياسية للحكومة (بوبر ١٩٩٨، ٢١٦).

إذ يرى(بوبر) بأن صورة النظام الذي يتكون من حزبين أفضل صور الديمقراطية إذ أنها تؤدي دائما إلى النقد الذاتي للأحزاب، إذ متى ما حدث ومُنيّ احد الحزبين الكبيرين بهزيمة ثقيلة في إحدى الانتخابات، فأن هذا عاده ما يؤدي إلى إصلاح جذري داخل الحزب وهذا هو احد نتائج التنافس وهي النتيجة التي لا يمكن أن نغفلها ومن ثم تضطر الأحزاب من طريق هذا النظام ومن وقت لأخر أن تتعلم من أخطائها أو تتلاشى (تنتهي من الوجود) (بوبر ١٩٩٨، ٢١٨)،أما إذا كانت هناك أحزاب عديدة فائزة وفقا لنظام التمثيل النسبي، فبالضرورة ستُشكل حكومة ائتلافية من جميع الأحزاب أو من غالبيتها أو أكثر من نصفها، لذا فأن (محكمة الشعب) لا تستطيع تحديد الحزب صاحب المسؤولية الكاملة في الإخفاق ومن ثم فلن تكون هناك محكمة للشعب في يوم الانتخابات بلا تحديد الحزب الذي يدير الحكومة بصورة واضحة وستُفرغ الديمقراطية من محتواها (بوبر ٢٠٠٩، ٣٢).

وبهذا يؤكد (بوبر) على إن الديمقراطية تصبح البديل السياسي الذي يمكن من طريقه الوصول إلى حكومة لا يمكننا أن نقول عنها أنها مطلقة تحقق السعادة والعدل لجميع مواطنيها، بل يمكن القول على أنها اقل الحكومات شرا كونها تنطوي على مبدأين أساسيين يكمنان في الحرية والمسؤولية وبهذا يصبح الهدف من الديمقراطية على حد قول (بوبر): "هي الخروج من التمثيل البرلماني على مستوى الأحزاب إلى تمثيل المواطنين، كما يجب

أن تقوم الديمقراطية على الحرية الثقافية للناس واحترام لغاتهم وأديانهم وتقاليدهم، ومن هنا وجب على الدولة والديمقراطية حماية الأقليات والتعاون مع الأديان بالرغم من الطابع العلماني للديمقراطية شريطة ان تستبعد كل أشكال التطرف والتعصب أو الأصولية لأنها خطر على الديمقراطية"، (بوبر ٢٠٠٨، ١٥).

وعلى الرغم من إن الديمقراطية هي اقل الأنظمة السياسية شرا، إلا أنها قابلة للاختراق من خلال أدواتها نفسها، أغلبية المواطنين قد يختارون الاستبداد– الذي هو نقيض الديمقراطية – وهذا ما حصل بالفعل في بعض التجارب. عليه يطرح(بوبر) (التقاليد) بعدها الضامن الأفضل لحماية الديمقراطية من نفسها، فأي ضعف أو وهن يعتري الديمقراطية إنما يشير إلى ضعف ووهن في التقاليد. ولكن ما هي التقاليد التي تحدث عنها (بوبر)؟ يجيب عن ذلك بقولة: "من بين التقاليد التي يجب أن نعتبرها الأهم هناك ما يمكن أن نسميه بالإطار الأخلاقي للمجتمع المناظر للإطار القانوني للمؤسسات"، (بوبر ١٩٩٩، ١٩١)، وهذا يضم الإحساس التقليدي لدى المجتمع بالعدل أو الإنصاف (بوبر ١٩٩٩، ١٨٤) والتي تؤسس إلى قيم سياسية معترف بها من جميع أو غالبية المواطنين ك التداول السلمي للسلطة، والحرية والقبول بالأخر...الخ.

إن حديثنا عن الديمقراطية يقودنا إلى ان نلقي الضوء على مفهوم لصيق بها إلا وهو الحرية، إذ عالجها (بوبر) وفق رؤية تتسق مع مفهومة للديمقراطية.

**المطلب الثاني: مفهوم الحرية عند كارل بوبر**

تناول (بوبر) مفهوم الحرية بطريق (متوازن) إذا جاز التعبير، إذ انه يميل إلى الواقعية عبر تمسكه بالحرية من جهة، وضرورة تقنينها وتحديدها من الدولة من جهة ثانية.

يقول (بوبر):"أنا اطلب الحماية لأجل حريتي الخاصة، وحرية الناس الآخرين، ولا أود ان أحيا تحت رحمة أي شخص لدية قبضة يد أضخم أو بنادق أكبر، وبعبارة أخرى، أود أن أكون محميا من عدوان يقع عليّ من الناس الآخرين، وأريد ان يكون مفهوما الاختلاف بين العدوان والحماية وان تكون الحماية مدعومة من القوة المنظمة للدولة" (بوبر ١٩٩٢،

١٨٤). ولكن الدولة سلاح ذو حدين في صيانة الحرية، ولهذا يعترف (بوبر) بأنها – أي الحرية – "تمثل مشكلة في ميدان السياسة فالحرية المطلقة لكل فرد غير ممكنة بالمرة لمجموعة تحيا معا، إذ متى كنت حرا في فعل كل ما أريده فان هذا يعني أنني حر أيضا ان اسلب الآخرين حريتهم" (بوبر ١٩٩٨، ١٧٥).

ويحذر (بوبر) من إن (مفارقة الحرية) ستهزم الحرية نفسها إذا كانت غير محدودة، وتعني الحرية اللامحدودة :(إن الإنسان القوي حر في الضغط على أخر ضعيف و يسلبه حريته وهذا هو السبب في مطالبتنا بأن الدولة ينبغي أن تحد من الحرية إلى مدى معين، بحيث تكون الحرية كل شخص محمية بالقانون وينبغي إلا يكون أحد تحت "رحمة آخرين"، بل الجميع لهم "الحق" في ان تحميهم الدولة) (بوبر ٢٠١٤، ١٩٢).

من خلال ما تقدم نجد ان (بوبر) يتحدث عن ضرورة العلاقة الترابطية بين الحرية والأمن لأنه وكما يقول (بوبر):"لا وجود لحرية إذا لم تكن مؤمَّنة بواسطة الدولة وعلى العكس من ذلك فالدولة التي يحكمها مواطنون أحرار هي فقط التي يمكن أن تقدم لهم أي قدر معقول من الأمن" (بوبر ١٩٩٢، ١٨٦)، غير انه وعلى الرغم من وجود الدولة كضامن للحرية إلا ان (بوبر) يكشف عن ثغره أخرى قد لا تستطيع الدولة ردمها وذلك بقولة:"فحتى لو حمت الدولة مواطنيها من تعرضهم للقوة الناجمة عن العنف الجسدي فلن تتحقق أهدافنا بسبب عجزها عن حماية مواطنيها من إساءة استعمال القوة الاقتصادية، وفي هذه الحالة لا يزال القوي اقتصاديا حرا في الضغط على الضعيف اقتصاديا وسلبه حريته" (بوبر ٢٠١٤، ١٩٢)، هذا المؤشر ينم عن خطر واضح فالقوة الاقتصادية لا تحاول تقييد حرية الآخرين الذين يفتقرون لها وحسب، أنما قد تكون خطرا على حياتهم أيضا وقد لا تستطيع الدولة حماية المواطنين ممن لدية القوة الاقتصادية كونه سيمتلك نفوذا يؤهله لانتهاك حرية الآخرين.

يعتقد (بوبر) بأن الحل يكمن في تقييد القوة الاقتصادية من خلال (بناء المؤسسات الاجتماعية بإلزام سلطة الدولة لحماية الضعفاء اقتصاديا من الأقوياء اقتصاديا، إذ يتعين

على الدولة التأكد من عدم اضطرار احد – أيا كان – إلى الدخول في هيئة جائرة خوفا من الموت جوعا أو العوز الاقتصادي) (بوبر ٢٠١٤، ١٩٢).

في ظل تعدد وتنوع تمظهرات الحرية حظيت الحرية السياسية عند (بوبر) بمكانه ملفته، اذ يعدّها "أكثر القيم السياسية أهمية، لذا يجب ان نكون دائما على استعداد للنضال من اجل الحرية السياسية" (بوبر ٢٠١٤، ٢٨٥).

ويعرف (بوبر) الحرية السياسية بقولة: "إن الدولة تكون حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية تمكن مواطنيها من الناحية العملية من تغيير حكومة قائمة دون سفك دماء متى كانت الأغلبية راغبة بذلك" (بوبر ٢٠٠٨، ٩٢). وبهذا يرى (بوبر) إن الوصول إلى الحقيقة مستحيل في ظل غياب الحرية السياسية فبفضل هذه الحرية نستطيع النقد، وهذا النقد الذي يكون الهدف منه التغيير نحو الأفضل هذا من جانب، ومن جانب أخر ربط (بوبر) الحرية السياسية بالحرية الفكرية اذ لا تستطيع أن تقوم واحدة دون الأخرى فالحرية الفكرية هي أن يستطيع الفرد أن يتبادل أفكاره في جو حر فهو دائم الحاجة إلى الأخر، إذ من خلال هذه الحرية نستطيع معرفة إذا ما كانت أفكارنا وجيهة أم لا، وقد عبر (بوبر) عن ذلك بقوله: "الحرية السياسية هي شرط مسبق للاستخدام العقلي لكل فرد"، (بوبر ١٩٩٨، ١٦٢).

والحرية الفكرية تنطوي على الحرية الدينية ووجوب احترام الطرف الأخر وكل هذه أشكال الحرية هي ما تطلبه الحرية السياسية.

يقر (بوبر) على إن العقلانية والتنوير يشترطان الحرية كون إن العقلانية والحرية يربطهم رابط وثيق، ولا يقصد (بوبر) هنا بالحرية، الحرية المطلقة حيث يرى إن الحرية إذا تجاوزت الحد المتعارف عليه انقلبت وأصبحت مفهوم للفوضى، وقد عبر (بوبر) عن ذلك بقوله: "إن الحرية المطلقة لكل فردا غير ممكنة بالمرة لمجموعة تحيا معا، إذ متى كنت حرا في فعل كل ما أريده فأن هذا يعني أنني حر أيضا أن اسلب الآخرين حريتهم" (بوبر ١٩٩٨، ١٧٥).

إن ممارسة الحرية لن يتأتى دون مراعاة مبدأ أخر ملازم للحرية وهو مبدأ المساواة، وكما هو الشأن بالنسبة للحرية نجد ان المساواة هي واحدة من دعائم المجتمع الديمقراطي وقد تحدث (بوبر) عن المساواة بقوله:(ان من مبادئ الديمقراطية ان الجميع متساوون أمام القانون ولا احد يجرم أو يدان ما لم تثبت علية الأدلة لان هذه المبادئ جزء لا يتجزأ من دولة القانون) (بوبر ٢٠٠٨، ٧٧)، إذ يرى (بوبر) إن كل المواطنين سواسية أمام سلطة القانون لان دولة القانون لا تجعل فروقا بين أفرادها وان المواطن في الدولة لا يدان دون ان تكون هناك أدلة تثبت ذلك وهذه المبادئ جزء من دولة القانون التي تسعى إلى تحقيق العدل والمساواة بين مواطنيها (بوبر ٢٠٠٢، ٦٤).

من خلال ما تقدم نجد ان تحقيق المجتمع الديمقراطي عند (بوبر) مرهون بضرورة مسايرة الحرية والمساواة له، إذ بدونهما لا يمكن ان تكون هناك دولة القانون، فالحرية تؤدي بالمواطن إلى الحق في اختيار السلطة، في حين المساواة تحقق العدالة بين المواطنين أمام القانون.

**المبحث الثاني: المجتمع المفتوح ومرتكزاته عند كارل بوبر**

إذا كانت الحرية في معناها العام تعني: الخلاص من القيود والعبودية والظلم والاستبداد ومنح الفرد القدرة على الاختيار وان يفعل الفرد ما يشاء، لذا تكون الديمقراطية هي الشكل الأساس والوحيد الملائم للحرية ومن هنا ارتبطت الحرية بعلاقة جدلية بالديمقراطية وتجسدت بشكل عملي عند كارل بوبر في تناوله للمجتمع المفتوح بعدَه الانموذج السياسي الذي يعبر عن الحالة الواقعية في البحث عن السؤال الوجودي المتعلق بإدارة الشأن العام، فالمجتمع المفتوح ليس بحثا عن أفضل نظام سياسي بقدر ما هو بحث عن نظام ينطوي على أدنى مستوى من السلبيات التي تكتنف الأنظمة الأخرى، نظام ارتكز على العديد من المرتكزات الفكرية السياسية في مقدمتها الحرية والديمقراطية النزعة العقلانية.

قسم هذا المبحث إلى مطلبين: تناول المطلب الأول مفهوم المجتمع المفتوح، إما الثاني فقد كرس لمناقشة المرتكزات الفكرية السياسية للمجتمع المفتوح

**المطلب الأول: مفهوم المجتمع المفتوح عند كارل بوبر**

انطلق (بوبر) من فكرة المجتمع المفتوح كمقابل للمجتمع المغلق أراد من ذلك إعادة البناء الاجتماعي الديمقراطي وهذا ما اصطلح عليه (بوبر) بـ (الهندسة الاجتماعية*** المتدرجة) في مقابل الهندسة الاجتماعية اليوتوبيا واعتمد في بناءه هذا على نقد كل الفلسفات الاجتماعية ويشبه التي كانت مسؤولة عن التحيز ووقفت حائلا ضد كل تغيير.

فالمجتمع المفتوح هو المجتمع التعددي الذي تسود فيه الحرية وتهيمن على مساره العقلية النقدية التي لا ترتضي بالمسلمات دون نقاش أو تمحيص كذلك المشاركة الفاعلة و التبادلية في الشأن السياسي العام "إذ يكافح أعضاء كثيرون في المجتمع المفتوح من اجل الصعود الاجتماعي واحتلال أمكنه أعضاء آخرين".

إما المجتمع المغلق والذي يسميه (بوبر) (بالسحري والقبلي) " يشبه القطيع أو القبيلة في انه وحده شبه عضوية يرتبط أعضائها بعضهم ببعض بروابط شبه بيولوجية، والنسب والحياة المشتركة، والمشاركة في المجهودات المشتركة والإخطار المشتركة" (بوبر ١٩٩٢، ٢٨٦)، كما ان المجتمع المغلق يكرس لكل معاني الذاتية والعنصرية والمعتقدات الخاطئة والأفكار القبلية التي ليس أساس من الصحة، لذا رأى (بوبر) بأن الانتقال من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح يساعد على التحرر من كل المظاهر اللاانسانية وقد عبر عن ذلك بقولة:" إذا رغبنا في ان نظل بشرا فليس إمامنا إلا طريق واحد إلا وهو الطريق إلى المجتمع المفتوح" ( بوبر ١٩٩٢، ٣٢٥-٣٢٦).

ان ما تقدم يقودنا إلى ضرورة التعرف على أوجه الاختلاف والممايزة بين المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق عند (بوبر) وكما يلي: (بو خليط ٢٠٢٢).

١-المجتمع المغلق هو مجتمع سلطوي يرفض الفكر النقدي، وعلى العكس يمكن ان نمارس منهجيا وبكل حرية الفكر النقدي داخل المجتمع المفتوح وهو ما يفسر أهمية الفلسفة والعلم داخل هذا المجتمع.

٢-يرفض المجتمع المغلق كل إمكانية للتطور متوخياً البقاء ممثلاً لذاته، على النقيض يتطور المجتمع المنفتح باستمرار رافضاً كل سكينه أو مهادئه مع ذاته.

٣-المجتمع المغلق مجتمع عشائري لا يؤمن بالفرد ولا الاختلاف والتعدد، إما المجتمع المنفتح يجعل من الفرد قيمته العليا وهو ما يعطي لكل واحد الحق في ان يحدد اختياراته الشخصية.

وهكذا فان المجتمع المفتوح هو المجتمع الديمقراطي التعددي القائم على الحرية والعقلانية النقدية وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

**المطلب الثاني: المرتكزات السياسية والفكرية للمجتمع المفتوح**

يقوم المجتمع المفتوح على مجموعة من المرتكزات أهمها:

١-**النزعة العقلانية:** امن بوبر بالعقلانية بعدّها مرتكزا للمجتمع المفتوح فهي التي تجعل إفراد المجتمع يمارسون حالة من النسبية في القناعات التي يتبنونها ويعتمدون إليه المناقشة الحرة والهادئة في بيان النقاط الايجابية والسلبية التي تكتنف ما يؤمن به كل طرف دون ان يقود ذلك إلى حالة من الإقصاء أو الكراهية أو التهميش (بوبر ٢٠١٤، ٣٢٤). بمعنى ان المجتمع المفتوح هو ذلك المجتمع الذي يعتمد على النزوع العقلاني في التعاطي مع كل القضايا في الشأن العام وكذلك في الشأن الخاص.

ومما تجدر الإشارة إليه ان العقلانية التي قصدها (بوبر) هي العقلانية النقدية " عندما أتحدث عن العقلانية، لا أعنى بها نظرية فلسفية مثل نظرية ديكارت مثلا أو الاعتقاد اللامعقول بان الإنسان جوهر عقلي محض. ما اعنيه عندما أتحدث عن العقل أو العقلانية ليس سوى الاقتناع بأننا نستطيع التعلم عن طريق نقد أخطائنا، بصفة خاصة نقد غيرنا لنا ونقدنا لأنفسنا والعقلاني هو ببساطة إنسان يتعلم أكثر من إنسان متمسك بالحق، إنسان مستعد للتعليم من الآخرين بنقد أرائه إي ينتقد آراء الآخرين. فما تؤكد عليه هذه الفكرة النقد أو بالتحديد المناقشة النقدية" (بوبر ١٩٩٨، ١٦٨).

وهكذا وعن طريق هذه النزعة تحصل حالة من التعايش قائمة على تبادل وجهات النظر والسعي تجاه إيجاد مخارج مشتركة بأقل قدر من التنافر المؤدي إلى إيقاف عملية التداول السلمي للسلطة ولأي قضية أخرى من قضايا الشأن العام للمجتمع المفتوح.

٢-**الحرية:** يرى (بوبر) بأن العقلانية لا يمكنها ان تعمل بفعالية كمرتكز لهذا المجتمع دون وجود دعامة أخرى تساندها إلا وهي الحرية لان العقلانية عند (بوبر) تتنفس ثقافة الاختلاف التي لا يمكن ان توجد مالم تسود الحرية ومساحتها الواسعة داخل الدولة ذات المجتمع المفتوح (البطاط ٢٠٢٠، ١٦٥).

ان الغاية البوبرية من التأكيد على الحرية والتسامح يكمن في الانفتاح على كل منابع الاختلاف التي تفضي إلى الأفكار الخلاقة لأنه لا يمكن الحديث عن الإبداع في مجتمع يقمع الفرد ولا يكفل له الحماية الكافية للتصريح بأفكاره، هذا يعني ان المجتمع المفتوح الذي قصده (بوبر) هو الذي يدعم ويخدم فكرته في نظرية المعرفة التي يمكن إيجاز دعائمها الرئيسة في فتح النقاش الحر بين مختلف الهيئات بهدف الوصول إلى برنامج سياسي بعد اختبارها من حيث النتائج المترتبة عنها مع الأخذ بعين الاعتبار الرؤى النقدية المتعلقة بالنظرية وبهدف التقليل من مظاهر البؤس والشر قدر المستطاع (المحمداوي ٢٠١٥، ١١).

وتتضح العلاقة الجدلية بين الحرية والديمقراطية في المجتمع المفتوح من خلال عدّ الحرية شرطا جوهريا وضروريا للديمقراطية، لان الديمقراطية لا تقوم إلا بوجود وتحقيق الحرية فتصبح العلاقة بينهما علاقة ضرورية لا يمكن الفصل بينهما لكون لا يمكن ان نتصور قيام الديمقراطية في مجتمع عبيد أو في مجتمع تمت مصادرة الحرية وحرمان الناس منها كما في المجتمع المغلق (بوبر ٢٠٠٩، ١٤).

فالحرية عند (بوبر) هي التي تقود نحو التقدم، نحو تجاوز الاقتصار على خيار واحد وبالتالي القول بالانغلاق الذي ينقده (بوبر) "نحن إفراد البشر وحدنا بمقدورنا عمل هذا،

نحن الذين نفعل هذا بدفاعنا عن مؤسسات ديمقراطية قائمة على الحرية وتعزيزها، فهي التي يتوقف عليها التقدم،..." (بوبر ٢٠١٤، ٣٩٨).

٣- **الديمقراطية:** اعتقد (بوبر) بان المرتكزات الفكرية السياسية للمجتمع المفتوح لن تكتمل إلا حين تنظم إليها الديمقراطية، فالديمقراطية لديه لها هدفان: منع اندلاع الفوضى في المجتمع، وانجاز تحول سلمي في السلطة يحول دون إراقة دماء المواطنين ونشوب حرب أهلية عندما تمس الحاجة إلى تغيير حكومي، فالديمقراطية كنظام هي التي تحفظ المجتمع المفتوح وتسمح في الوقت ذاته بتغيير السلطة سلميا فلا يكون لتغييرها انعكاس سلبي أو عنيف عليه، في حين تحافظ بالقانون على حقوق الإنسان والمواطن وتقيدها في آن معاً بسلطة دولة المؤسسات التي مرجعها قانونها وليس إي شخص خاصة ان كان في قيادتها (بوبر ٢٠١٤، ٢٢٦).

عليه تصبح الديمقراطية عند (بوبر) ذلك النظام السياسي الذي يتيح للمواطنين ان يخلصوا أنفسهم من حكومة لا يرغبون بها دون الحاجة إلى العنف (بوبر ٢٠١٨، ١٤٣).

لا يخفي (بوبر) دعمه للديمقراطية كمرتكز حيوي في المجتمع المفتوح هذا المجتمع المعبر عن دولة القانون التي بدورها تتطلب اللاعنف، وعليه فالديمقراطية عنده هي" مشروع تأسيسي من شأنه ان يعمل على حل التناقضات القائمة في المجتمع من خلال الحوار العقلاني لا من خلال العنف والإكراه" ( دي كرسبني ومينوج ١٩٩٦، ١٠٣).

ان ما تقدم يقودنا إلى القول بوجود عامل أو معيار مشترك – من وجهة نظر بوبر– بين كل من الدولة الحرة والدولة الديمقراطية والمتمثل في القدرة على إزالة الحكومة بدون إراقة الدماء وذلك في أطار تعريفة لكل منهما، إذ يقول:(تكون الدولة حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية تمكن مواطنيها من الناحية العملية من تغيير حكومة قائمة على سفك الدماء، متى ما كانت الأغلبية راغبة بذلك) (وذان ٢٠١٨، ٤٦)، وفي إطار شرحه للديمقراطية ذهب إلى القول بأنها: "القدرة على إقالة الحكومة دون إراقة الدماء" (بوبر ٢٠٠٨، ٩٠).

مما يعني ان الدولة الديمقراطية عند(بوبر) هي الوجه الأخر للدولة الحرة إذ تكون الكلمتان صفتين لدولة واحدة (بوبر ٢٠٠٩، ٧-٨)

وفي إطار جدلية العلاقة أيضا أشار (بوبر) إلى وجود ثلاث مفاهيم مترابطة مع بعضها وهي: الديمقراطية، الاختيار والحرية معبرا عن هذه العلاقة بقوله: "ان البلد الديمقراطي هو البلد الذي يتيح لمواطنيه فرصة الاختيار، فحق الاختيار الذي يستبطن في آن معا، ان يكون اختيارا حرا واختيارا مسؤولا والمؤدي إلى تداول السلطة سلميا والعلاقة مفهوميه بين هذه المفردات الثلاث: الديمقراطية، والاختيار، والحرية، فلا يمكن تصور ديمقراطي بدون اختيار، ولا يمكن تصور اختيار بدون حرية، وعليه لا يمكن تصور ديمقراطية بدون حرية"، (بوبر ٢٠٠٩، ١١-١٢). كما أضاف إن النقص في الحرية يؤدي إلى النقص في الديمقراطية، والعكس صحيح (فكلما زادت كمية الحرية، وكلما زادت ضمانات ممارستها بدون عوامل التآكل والتأثيرات الخارجية" خارج دائرة الاختيار الحر للإنسان" كلما زادت نسبة الديمقراطية في عملية الاختيار) (بوبر ٢٠٠٩، ١٤).

من خلال ما تقدم نستنتج ان (بوبر) عد الحرية (من العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية اذ تتكفل الديمقراطية بوصفها صيرورة مجتمعية ثقافية وسياسية بإنضاج شروطها وعوامل تحققها بما في ذلك تصحيح أخطائها التي تبرز في أثناء التطبيق) (بوبر ٢٠٠٩، ٨).

أي إن العلاقة بين الحرية والديمقراطية هي ليست علاقة تطابق أو ترادف فهما يتداخلان في كثير من الأحيان ولكن دون ان يتطابقا أو يترادفا، فالحرية أوسع نطاقا من الديمقراطية وأكثر شمولا، فالحرية أسلوب حياة يشمل مختلف جوانبها، في حين الديمقراطية أسلوب حكم وإدارة يركز على احد هذه الجوانب (عبد المجيد ٢٠٠٩)، فالحرية ليست سياسية فقط ولا تقتصر على اختيار الحكام وتغييرهم ومساءلتهم ومحاسبتهم، كذلك ان مفهوم الحرية أوسع بكثير مما تنطوي علية الديمقراطية بعدها نظاما سياسيا يقوم على انتخابات دورية وتعددية مفتوحة غير مقيده وتداول سلمي للسلطة، ولا يكفي أجراء الانتخابات حتى

وان كانت حرة ونزيهة للدلالة على حرية الناخبين الذين يدلون بأصواتهم فيها. فالحرية أوسع نطاق من الممارسة الديمقراطية التي تعد الانتخابات أحد أهم مظاهرها (عبد المجيد ٢٠٠٩).

**الخاتمة**:

لفكرة الحرية علاقة وطيدة بالديمقراطية فمنذ نشأتها عند الاغريق كانت الحرية من الأسس الرئيسة للديمقراطية، مثلما ان الديمقراطية تتطلب وجود مجتمع أحرار فلا يمكن ان تقوم واحده دون الأخرى، وهذا ما أكده (بوبر) بان العلاقة بينهما علاقة جدلية ذات تأثير متبادل فلا حرية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون حرية وعليه فأن فرضية الدراسة قد تحققت.

وفي ضوء ما تقدم تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات

١. رفض (بوبر) التعريف المتداول للديمقراطية بأنها (حكم الشعب) لان كلمة الشعب كلمة فضفاضة، ويرى ان الديمقراطية هي ما تحول بيننا وبين الدكتاتورية، ويرى ان المشكلة في الديمقراطية الغربية المعاصرة ليست مشكلة (الحكم أو من يحكم، ولكن كيف نحكم)، بجملة أخرى غاية الديمقراطية المعاصرة تتمثل في القضاء على السلطة المطلقة للحكومات والدفاع عن حريات الفرد ضد كل أنواع السلطة عدا سلطة القانون.

٢. عرف (بوبر) الديمقراطية بأنها:(محكمة الشعب) وليس (حكم الشعب)، ومحكمة الشعب تحتاج إلى نظام التمثيل بالأغلبية وليس التمثيل النسبي حتى يستطيع الشعب ان يطلق حكمة يوم الانتخابات.

٣. حدد (بوبر) معايير نجاح الديمقراطية والمتمثلة في ضرورة وجود(التقاليد)، وان أي خلل يصيب الديمقراطية مرده إلى تصدع التقاليد والتي يقصد بها: الإطار الأخلاقي للمجتمع والذي يناظر الإطار القانوني للمؤسسات وهذا يضم الإحساس التقليدي لدى المجتمع بالعدل والإنصاف...الخ.

٤. تمسك (بوبر) بالحرية ودعا إلى تحديدها من الدولة، لان الحرية اللامحدودة ستقود إلى الفوضى.

٥. يعد (بوبر) ان الحرية شرطا جوهريا وضروريا للديمقراطية، كما أنه أشار إلى وجود معيار مشترك بين الدولة الديمقراطية والدولة الحرة إلا وهو القدرة على إقالة الحكومة دون إراقة الدماء، غير ان هذا التداخل بين كل من الديمقراطية والحرية لا يعني بالضرورة التطابق بينهما، ذلك ان الحرية أوسع من الديمقراطية فالحرية أسلوب حياة يشمل مختلف جوانبها، في حين الديمقراطية أسلوب حكم وإدارة يركز على أحد هذه الجوانب.

٦. تجسدت العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والحرية عند كارل بوبر وبشكل عملي بتناوله للمجتمع المفتوح ذلك المجتمع الذي يقبل التغيير والرأي، والرأي الأخر في جو تسوده الحرية والديمقراطية والعقلانية النقدية التي شكلت بمجملها مرتكزات سياسية وفكرية لذلك المجتمع، هذا الثالوث الذي مثله المجتمع المفتوح والمواطن الحر ودولة القانون هو ما يشكل النظام الديمقراطي نظام السلام والتوازن والتعايش السلمي الذي هو غاية السياسة ومقصدها.

**هوامش توضيحية**:

· كارل بوبر: فيلسوف بريطاني وأستاذا في كلية لندن للاقتصاد، ولد في ١٩٠٢/٧/٢٣ في العاصمة النمساوية في فينا كان والدة محامي ثري وناجح وكانت والدته هاوية وموهوبة بالعزف على البيانو، كلا والدية تحولا من اليهودية إلى اللوثري لكنهما لم يكونا متدينين فقد تحولا حتى ينسجما ثقافيا في المجتمع النمساوي، اعتمد والدية في تربيته على درجة عالية من الثقافة. في عام ١٩٢٥ حصل (بوبر) على أجازه للتدريس في المدارس الابتدائية، وفي عام ١٩٢٨ حصل على دكتوراه الفلسفة، وفي عام ١٩٢٩ حصل على إجازة لتدريس الرياضيات والفيزياء في المدارس الثانوية. منذ عام ١٩٤٩ علا شأن (بوبر)وذاعت شهرته وانكب عن العمل الفلسفي المتواصل والإنتاج الثري وأصبح كتابة (منطق الكشف العلمي) من أمهات الكتب في حقله، وفي عام ١٩٦٥ منحته الأمة الانكليزية لقب (سير) وهو أعلى تشريف تمنحه لمواطن، ومنحته حكومة الدنمارك جائزة(سوننج) التي لم يفز بها إلا رجال من طبقة (برتراند راسل) و(ونستون تشرشل)،ومنحته النمسا (وسام الشرف الذهبي الأكبر)،تقاعد عن العمل عام ١٩٦٩ غير انه ظل يمارس عملة بنشاط بوصفه كاتب ومحاضر ومحدث حتى توفي عام ١٩٩٤ وقد بلغ من العمر( ٩٢)عاما قضاها في خدمة التنوير ونصره العقل. (مصطفى ٢٠١٨، ١٣-١٦).

** نظرية التفنيد او النفي او امكانية التكذيب: تتلخص نظرية التفنيد في ان النظريات العلمية ليست الا فرضيات مالم تخضع للتجربة من اجل تفنيدها بصفة جزئية او كلية. ونظرية التفنيد هي ما يميز في رأي بوبر بين ما هو منهجي علمي وما هو ميتافيزيقي والقابلية للتفنيد هي القابلية للاختبار التي يمكن من خلالها التعرف الى مكامن الخطأ والعيوب في نظرية ما ذلك ان معيار الصحة العلمية لنظرية معينة يكمن في امكانية اختبارها وتفنيدها (بوبر ١٩٨٦، ٧٦).

***الهندسة الاجتماعية : ان التنظير المعاصر للهندسة الاجتماعية يذهب بأنها تصيَرت علما له مناهجه واساليبه ويعرف الدكتور علي عباس مراد (علم الهندسة الاجتماعية) بأنها علم الاستخدام التطبيقي للعلوم النظرية والخبرات العلمية في مجالات الهندسة والاجتماع والتربية/ التنشئة السياسية في تصميم الخصائص الفردية والجماعية للإنسان وبيئاته الاجتماعية وادامة تلك الخصائص او تغييرها ومعالجة مشكلاتها باستخدام اكثر الوسائل والاساليب والموارد كفاءة واقتصادا وتلائما مع الاحتياجات والامكانيات والاهداف واخذ القيود المانع او المعرقلة بالاعتبار (مراد ٢٠١٧، ٨٦).

## قائمة المصادر:

البطاط، محمد هاشم رحمه. ٢٠٢٠." *المرتكزات الفكرية السياسية للمجتمع المفتوح عند كارل بوبر*". مجلة العلوم السياسية، عدد ٥٩: ١٤٧-١٨٤.

المحمداوي، علي عبود. ٢٠١٥. *الفلسفة السياسية كشف لما هو كائن وخوض فيما ينبغي للعيش معا*. الرباط: دار الأمان.

دي كرسبني ومينوج. ١٩٩٦. *إعلام الفلسفة السياسية المعاصرة*. ترجمة نصار عبد الله. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد المجيد، وحيد. ٢٠٠٩. *الديمقراطية والحرية حين تتعارضان*. مدونات إيلاف. ٢٠ تموز، ٢٠٢٢. https//www.elaph.com/web/newspapers/2009/9/485264.html.

بوبر، كارل .٢٠١٤. *المجتمع المفتوح وأعداءه*. ترجمة حسام نايل. ج٢. القاهرة: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

---. ٢٠٠٩. *في الحرية والديمقراطية*. ترجمة عقيل يوسف عيدان. الكويت: مركز الحوار الثقافي.

---. ٢٠٠٨. *درس القرن العشرين*. ترجمة الزواوي بغوره ولخضر مذبوح. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

---. ٢٠٠٢. *خلاصة القرن العشرين*. ترجمة الزواوي بغوره. القاهرة: اناتوليا للنشر.

---. ١٩٩٩. *بحثًا عن عالم أفضل*. ترجمة احمد مستجير. مصر: مكتبة الاسرة.

---. ١٩٩٨. *الحياة بأسرها حلول للمشاكل*. ترجمة بهاء درويش. الإسكندرية: دار المعارف.

---. ١٩٩٢. *المجتمع المفتوح وأعداءه*. ترجمة السيد نفادي.ج١. مصر: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

---.١٩٨٦. *منطق الكشف العلمي*. ترجمة *ماهر عبد القادر* محمد *علي*. القاهرة: دار النهضة العربية.

بوخليط، سعيد. ٢٠٢٢. *قراءة في كتاب العقلانية النقدية عند كارل بوبر*. القدس. ١٤ تموز، ٢٠٢٢. https//www.alquds.co.uk.

مراد، علي عباس. ٢٠١٧. *الهندسة الاجتماعية هندسة الانسان والمواطن*. الجزائر: ابن النديم ودار الروافد الثقافية ناشرون.

مصطفى، عادل. ٢٠١٨. *مائة عام من التنوير*. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع.

وذان، وفاء. ٢٠١٨. "مفهوم الديمقراطية عند كارل بوبر". رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

## List of references:

Abdel Meguid, Waheed. 2009. Democracy and freedom when they clash. Elf Blogs. July 20, 2022. https//www.elaph.com/web/newspapers/2009/9/485264.html.

Al-Battat, Muhammad Hashem Rahma. 2020. "The Political Intellectual Foundations of the Open Society according to Karl Popper". Journal of Political Science, Issue 59: 147-184.

Boukhleit, Said. 2022. *Reading in the book Critical Rationality of Karl Popper*. Jerusalem. July 14, 2022. https//www.alquds.co.uk.

De Crispin and Minogue. 1996. *Media Contemporary Political Philosophy. Translated by Nassar Abdullah.* Egypt: The Egyptian General Book Authority.

El-Mohammadawy, Ali Abboud. 2015. *Political Philosophy: Revealing what is and delving into what is necessary to live together*. Rabat: Dar Al-Aman.

Murad, Ali Abbas. 2017. *Social engineering is the engineering of man and the citizen.* Algeria: Ibn al-Nadim and Dar al-Rawafed al-Thaqafiah Publishers.

Mostafa Adel. 2018. *One Hundred Years of Enlightenment*. United Kingdom: Hendawy Publishing and Distribution Corporation.

Popper, Carl. 2014. *The open society and its enemies*. Translated by Hossam Nile, part 2. Cairo: Al-Tanweer for printing, publishing and distribution

---.2009. *On Freedom and Democracy*. Translated by Aqil Youssef Aidan. Kuwait: Cultural Dialogue Center

---. 2008. *Twentieth Century Study*. Translated by Al-Zawawi, Boughoura and Lakhdar Mazbouh. Beirut: Arab House of Sciences Publishers

---. 2002. *Twentieth Century Synopsis*. Translated by Zawawi Ghoreh. Cairo: Anatolia Publishing

---. 1999. *In Search of a Better World*. Translated by Ahmed Mostajir. Egypt: The Family Library

---. 1998. Life is all about solutions to problems. Translated by Baha Darwish. Alexandria: The House of Knowledge

---. 1992. *The Open Society and Its Enemies*. Translated by Mr. Nafadi, c1. Egypt: Al-Tanweer for printing, publishing and distribution

---. 1986. *The Logic of Scientific Discovery*. Translated by Maher Abdel Qader Mohamed Ali. Cairo: Arab Renaissance House

Wathan, Wafaa. 2018. "The Concept of Democracy according to Karl Popper". Master's Thesis. Kasdi Merbah University/ College of Humanities and Social Sciences.